بلاغة المجاز العقلي
عند القرطبي وابن جزي
وأبي حيان الأندلسي

د.خلدون سعيد صبح

المجاز لغة: جزت الطريق وجاز الموضع جوازًا، وجاز به وجاوزه وأجازه غيره وجازه وجاوزه وأجازه وأجاز غيره، وجازه: سار فيه وسلكه، وجاوزت الموضع جوازًا بمعنى جزته. والمجاز والمجازة: الموضع[1].

المجاز اصطلاحًا: عرف عبد القاهر الجرجاني المجاز فقال: «المجاز مَفْعَل من جاز الشيء يجوزه إذا تعدَّاه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصفه بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً»[2].

وقال: «أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز. وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز»[3].

وقال السكاكي: «المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة

---

(1) ابن منظور: اللسان، مادة (جوز).

(2) أسرار البلاغة، ص ٣٤٢.

(3) أسرار البلاغة، ص: ٣٠٤.

معناه في ذلك النوع»[٤].

وقد قسم البلاغيون المجاز إلى قسمين: مجاز عقلي ومجاز لغوي.

أ – المجاز الإسنادي أو المجاز العقلي: عرَّفه السكاكي فقال: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع»[٥].

والحقيقة أنَّ هذا النوع من المجاز تستعمل فيه المفردات استعمالها الأساسي وفي موضوعها الأصلي ويكون المجاز عن طريق الإسناد.

وإذا ما رصدنا القدماء في استعمالاتهم لهذا المجاز نجد أنهم لم يذكروا اسم هذا وإنما أشاروا إلى معناه، فسيبويه أورد قول الخنساء المتضمن المجاز العقلي:

ترعى إذا نسيت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبار

وكقولهم: (نهارك صائم) و(ليلك قائم)»[٦]. فسيبويه يحمل هذا الكلام على السعة والحذف.

وإذا ما عدنا إلى الأمثلة السابقة نجد أنَّ النهار أسند إليه الصيام مجازًا مع أنَّ الصيام يجب أن يسند إلى الكافّ أي الصائم أو الإنسان، وكذلك ليلك قائم، فالقيام للإنسان وليس لليل.

وقد سمَّى ابن فارس هذا النوع من المجاز «إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة»[٧].

(4) مفتاح العلوم، ص ١٧٠.

(5) المصدر السابق، ص ١٨٥.

(6) سيبويه: الكتاب ١/ ١٦٩؛ وانظر: ص ٨٠، ٨٩، ١٠٨، ١١٠.

(7) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٢١٠.

وفي أشعار العرب ورد هذا النوع من البلاغة في قول جرير[٨]:

لقد لُمتِنا يا أمَّ غيلانَ في السُّرى ونمتِ وما ليل المطيِّ بنائم

فجرير ليس بنائم وهو المعنى الحقيقي، أما المعنى المجازي فهو عدم نوم الليل وغرض جرير المبالغة في قلقه وعشقه لأم غيلان حتى جعل الليل لا يرى النوم، والليل كل، وجرير جزء، فجعل الفعل يعم وينتشر الكل ليعبر عن هذا الجزء.

وكان عبد القاهر الجرجاني الذي تفرد بفصل هذا المجاز وتسميته باسم المجاز العقلي أو المجاز الحكمي أو المجاز في الإثبات أو الإسناد المجازي، حيث أورَد أمثلة على ذلك وناقشها وبيَّن فيها مواضع المجاز[٩].

وأطلق السكاكي على هذا النوع المجاز العقلي[١٠] وكذلك فعل القزويني والتفتازاني[١١].

وأورد عبد القاهر الجرجاني أمثلة على المجاز العقلي منها قولهم: نهارك صائم وليلك قائم ونام ليلي وتجلَّى همي: وقوله تعالى: ﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾[١٢].

وقول الفرزدق[١٣]:

سقاها خروق في المسامع لم تكن علاطًا ولا مخبوطة في الملاغم[١٤]

(8) ديوان جرير ٢/٩٩٣.

(9) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧؛ وأسرار البلاغة، ص ٣١٦-٣١٧.

(10) السكاكي: مفتاح العلوم، ص ١٨٥.

(11) القزويني: الإيضاح ١/٩٧.

(12) سورة البقرة: ٢ | ١٦

(13) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧. والبيت ليس في الديوان.

(14) علاط الناقة: وسمها بالعلاط وهي صفحة العنق أو حبل في عنق البعير, ابن منظور اللسان: (علط).

قال عبد القاهر في تفسير الأمثلة السابقة: «أنت ترى مجازًا في هذا كله ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ، ولكن في أحكام أجريت عليها. أفلا ترى أنك لم تتجوز في قولك: (نهارك صائم) و(ليلك قائم) في نفس (صائم) و(قائم) ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل، وكذلك ليس المجاز في الآية (ربحت) ولكن في إسنادها إلى التجارة. وهكذا الحكم في (سقاها خروق) ليس التجوز في (سقاها) ولكن في أن أسندها إلى الخروق. أفلا ترى أنك لا ترى شيئًا منها إلا وقد أريد به معناه الذي وضع له على وجهه وحقيقته فلم يرد (صائم) غير الصوم ولا بـ (قائم) غير القيام ولا بـ (ربحت) غير الربح ولا بـ (سقت) غير السقي كما أريد في قوله: (وسالت بأعناق المطي الأباطح) غير السيل»[١٥].

إنَّ هذا التحليل للمجاز العقلي تمثَّله الزمخشري صاحب الكشاف، وسار عليه في تفسيره، وبيَّن أنَّ للفعل ملابسات شتى، بل إنه عدد أنواع المجاز وأعطى أمثلة موضحة لكل نوع من أنواع المجاز العقلي في سبيل إيضاح منهجه المتبع فقال: «إنَّ للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبب له، فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمَّى استعارة، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل، كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته، فيستعار له اسمه، فيقال في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق، وفي عكسه: سيل مفعم[١٦]. وفي

(15) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(16) مفعم: مملوء (اللسان).

المصدر: شعر شاعر، وذيل ذائل[١٧]. وفي الزمان: نهاره صائم. وليله قائم. وفي المكان طريق سائر، ونهر جار. وأهل مكة يقولون: صلى المقام. وفي المسبب: بنى الأمير المدينة، وناقة ضبوث[١٨] وحلوب»[١٩].

وقسم السيوطي المجاز العقلي إلى أربعة أنواع باعتبار طرفيه فقال:

«أحدها: ما طرفاه حقيقان كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَت الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [٢٠].

ثانيها: مجازيان، نحو ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[٢١]. [في سياق الحديث عن المنافقين] أي ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر.

أما الأول والثاني فكقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾[٢٢]. أي برهانا وقوله ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[٢٣]. واسم الأم الهاوية مجاز، أي كما أنَّ الأم كافلة لولدها وملجأ له، وكذلك النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع»[٢٤].

وقد بحث المفسرون الأندلسيون في المجاز العقلي وسنرى كيف تناولوه في تفاسيرهم.

المجاز العقلي عند المفسرين الأندلسيين:

(17) الهوان والذل.

(18) ناقة يشك في سمنها فيجس باليد.

(19) الكشاف ٥١/١.

(20) سورة الزلزلة: ٢/٩٩.

(21) سورة البقرة: ١٦/٢.

(22) سورة الروم: ٣٥/٣٠.

(23) سورة القارعة: ٩/١٠١.

(24) الإتقان ٧٥٤/٢.

لم يصطلح المفسرون الأندلسيون على اسم المجاز العقلي وإنما ذكروا لفظ الإسناد أحيانًا أو المجاز عمومًا.

وهذا النوع من المجاز ورد في تفسيرهم للقرآن، ومن المعروف أنَّ هناك علاقات للمجاز العقلي وهذه العلاقات هي:

١– المفعولية:

وهو ما بُني للفاعل وأسند إلى المفعول به الحقيقي كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[٢٥]. فلفظ (راضية) الآتي على صيغة اسم الفاعل جاء بمعنى المفعول (مرضية) أي (فهو في عيشة مرضية).

قال القرطبي عند تفسير الآية السابقة: «أي في عيش يرضاه لا مكروه فيه. وقال أبو عبيدة والفراء: (راضية) أي مرضية، كقولك: ماء دافق، أي مدفوق. وقيل: ذات رضا، أي يرضى بها صاحبها. مثل: لابنٍ وتامِر؛ أي صاحب اللبن والتمر. وفي الصحيح[٢٦] عن النبي ﷺ: (أنهم يعيشون فلا يموتون أبدًا ويصحّون فلا يمرضون أبدًا ويُنعمون فلا يَرون بؤسًا أبدًا ويَشِبّون فلا يهرمون أبدًا)»[٢٧].

فالقرطبي يعتمد قول الفراء وأبي عبيدة في خروج اسم الفاعل في الآية إلى معنى اسم المفعول، ثم يورد أمثلة تؤكد ذلك، أي علاقة المفعولية من خلال اسم الفاعل، وينهي كلامه بالحديث الشريف المتضمن معنى الآية وتفسيرها، فالصحة والنعمة والشباب صفات ملازمة لأهل الجنة واقعة عليهم. واعتمادًا على ذلك يخرج معنى

(25) سورة الحاقة: ٢١/٦٩.

(26) صحيح مسلم، الباب الثامن رقم ٢٨٣٧ في صفات الجنة وأهلها.

(27) الجامع ٢٤٩/١٨.

اسم الفاعل إلى معنى اسم المفعول؛ فهو مجاز عقلي علاقته المفعولية.

أما ابن جزي فقال عند تفسيره الآية:«(راضية) أي ذات رضا كقولهم (تامر) لصاحب التمر. قال ابن عطية: ليست بياء اسم فاعل، وقال الزمخشري: يجوز أن يكون اسم فاعل نُسب الفعل إليها مجازًا وهو لصاحبها حقيقة»[٢٨].

وهنا نرى أنَّ ابن جزي أعطى اسم الفاعل معنى المفعولية عندما قال (ذات رضا) واتكأ على تفسير ابن عطية لكي يشير إلى عدم الفاعلية، ثم أوضح وصرَّح بكلام الزمخشري الذي حمل المعنى على المجاز. فالراضي[٢٩] هو الله عزَّ وجلَّ والمرْضى هو الإنسان. إذ ليس من المعقول أن يُرْضي الإنسان نفسه ويوجد لنفسه السعادة أو الرضا التامين إلا بفعل الله، فهو الراضي ولكنه أسند الرضا إلى اسم الفاعل على المجاز العقلي فأسبغ الله هذه الصفة للمبالغة في الحياة المرضية.

وفسَّر أبو حيان الآية فقال: «(فهو في عيشة راضية) ذات رضا، وقال أبو عبيدة والفراء: راضية: مرضية كقوله﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾[30] أي مدفوق»[٣١].

إنَّ أبا حيان فسَّر الآية كتفسير القرطبي بل اختصر كلام القرطبي فنصَّ على معنى اسم المفعول في لفظة (راضية).

ويبدو أنَّ المعنى الدِّلالي والجمالي من هذا الاستعمال هو وصول الإنسان

---

(28) التسهيل ٤/ ١٤٣.

(29) الراضي: اسم فاعل من رضاه؛ رضاه: كان أشد رِضًا منه، [لا: جعله يرضى!!]. المرضى: اسم مفعول من أرضاه!!.

(30) سورة الطارق: ٦/٨٦.

(31) البحر المحيط ٣٢٥/٨.

المؤمن في الجنة إلى درجة يحقق فيها ما يتمنى، ويدرك ما يروم إدراكًا تامًا وكأنه ينفِّذ بإرادته ما تطلبه نفسه، فجاء الأسلوب المعجز ليدل على أنَّ حياة الجنة يعيش فيها المؤمن بأحسن الصور. ومراعاة لمقتضى الحال استعمل اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول. ولعلَّ قصة الحطيئة مع الزبرقان خير مثال على استعمال العرب هذا النوع من المجاز، فالزبرقان احتكم إلى الخليفة عمر ابن الخطاب عندما هجاه الحطيئة قائلاً(٣٢):

دعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغيتها واقعدْ، فإنك أنتَ الطاعمُ الكاسي

فلم يجد الخليفة في البيت شيئًا من الهجاء وحين سأل حسان بن ثابت تبيَّن أنَّ البيت من الهجاء المقذع، لأنَّ الحطيئة استعمل اسمي الفاعل (الكاسي) و(الطاعم) استعمال اسمي المفعول (المكسو) و(المطعوم) وأراد بذلك أن يهينه. وغرضه في الأسلوب الهجاء مع المواراة والإيحاء.

ومن علاقة المفعولية أيضًا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنْ نَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِن أَرْضِنَا أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِن لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾(٣٣).

وهنا أيضًا أُسند اسم الفاعل إلى المفعول فظهر اسم الفاعل (آمنا) وعني به اسم المفعول (مأمون).

«فالحرم لا يكون آمنًا، لأنَّ الإحساس بالأمان من صفات الأحياء، وإنما هو

(32) ديوان الحطيئة، ص ٥٠؛ وعيون الأخبار، مجلد ٥٩٣/١؛ والجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٣٦٢، ٣٧٢؛ ونضرة الإغريض في نصرة القريض، ص ٣٠٠-٤٠٣.

(33) سورة القصص: ٥٧/٢٨.

مأمون. فاسم الفاعل أسند إلى المفعول. وهذا مجاز عقلي علاقته المفعولية..»[٣٤].

والقرطبي في تفسيره للآية لا يذكر المجاز بلفظه، وإنما يشير إلى معنى الأمان، أو الأهل الآمنين، فيقول: «(أو لم نمكِّن لهم حرمًا آمنا) أي ذا أمن. وذلك أنَّ العرب كانت في الجاهلية يغير بعضهم على بعض، ويقتل بعضهم بعضا، وأهل مكة آمنون حيث كانوا بحرمة الحرم، فأخبر أنه قد أمَّنهم بحرمة البيت، ومنع عنهم عدوهم، فلا يخافون أن تستحل العرب حرمة في قتالهم»[٣٥].

وخرج هذا الأسلوب إلى معنى إقناع مشركي مكة بأنَّ خوفهم من اتّباع الرسول ليس مقبولاً، وإنما هو نابع من قلقهم على أرضهم التي من الممكن أن تُنزع منهم إذا ما اتبعوا الإسلام، فجاء سياق الآية متضمنًا الحجة والإقناع بأنَّ هذا الحرم آمن أي مأمون، لأنَّ فعل الأمان واقع من الله عزَّ وجلَّ وليس من الحرم نفسه فألزمهم بذلك الحجة.

وقال ابن جزي في تفسيره للمجاز في الآية الكريمة:«﴿أَوَ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا﴾. وهذا رد عليهم فيما اعتذروا به من تخطف الناس لهم، والمعنى أنَّ الحرم لا تتعرض له العرب بقتال، ولا يمكّن الله أحدًا من إهلاك أهله، فقد كانت العرب يغير بعضهم على بعض، وأهل الحرم آمنون من ذلك»[٣٦].

وحقيق أنَّ ابن جزي لم يذكر المجاز بلفظه ولم يصرِّح بأنَّ اسم الفاعل قام مقام المفعول، إلا أننا نرى في تضاعيف كلامه لفظ (آمنون) الذي يعبر عن فهمه لهذا المجاز من غير أن يسميه، فبحثه الدائب عن معنى الآية وتفسيرها

(34) علي، أسعد: صناعة الكتابة، ص ٨٤.

(35) الجامع ١٣/٢٧٥.

(36) التسهيل ٣/١٠٨.

جعله يغفل عن ذكر المجاز.

وتميّز أبو حيان في تفسيره للآية، واصطلح على لفظ (المجاز) بل حلله وبيَّن أن ساكنيه هم الآمنون فقال: «..ووقع ما وعد به ووصف الحرم بالأمن مجازًا إذ الآمنون فيه هم ساكنوه»(٣٧).

إنَّ المقارنة السريعة بين المفسرين الأندلسيين الثلاثة ترينا تميُّز أبي حيان في فهمه وتعبيره واصطلاحه على علاقة المفعولية في الآية الكريمة.

والغرض البلاغي من إيراد اسم الفاعل (آمنا) مكان اسم المفعول، هو تأكيد النفوس المطمئنة في الحرم والمبالغة في سلامة أهل الحرم. فالمكان أعم من السكان، لأنَّ المكان الكل والسكان الجزء، فعبَّر الله عزَّ وجل بكلمة تشمل كلَّ شيء في هذا المكان من أهل وغيره.

ومن الجدير بالذكر أنه من شروط المجاز العقلي أن تتناسب العلاقات، فلا يكون هناك تنافر أو تباعد بين المعنى المذكور والمعنى المخبَّأ أو المراد، بل على العكس يجب أن يكون هناك ترابط وتجاذب وتوحد في العلاقة المجازية.

ومن علاقات المفعولية قوله تعالى: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾(٣٨).

اتفق بعض المفسرين على اعتبار عاصم بمعنى معصوم ولكنهم أوردوا أوجهًا عدة مرتكزين إلى النحو. فالقرطبي يقول عند تفسيره هذه الآية:

«(قال لا عاصم اليوم من أمر الله). أي لا مانع؛ فإنه يوم حقَّ فيه

(37) البحر المحيط ١٢٦/٧.

(38) سورة هود: ٤٣/١١.

العذاب على الكفار. وانتصب (عاصم) على التبرئة. ويجوز (لا عاصم اليوم) تكون (لا) بمعنى ليس. (إلا من رحم) في موضع نصب استثناء ليس من الأول؛ أي لكن من رحمه الله فهو يعصمه، قاله الزجاج. ويجوز أن يكون في موضع رفع، على أنَّ عاصمًا بمعنى معصوم؛ مثل:﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾(٣٩). أي مدفوق فالاستثناء على هذا متصل.

وقال آخر(٤٠) [الشاعر هو الحطيئة]:

دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغيتها واقعدْ، فإنَّك أنتَ الطَّاعمُ الكاسي

أي المطعوم المكسوّ. قال النحاس: ومن أحسن ما قيل فيه أن تكون ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع، بمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم، أي إلا الله. وهذا اختيار الطبري. ويُحسِّنُ هذا أنك لم تجعل عاصمًا بمعنى معصوم فتخرجه من بابه، ولا ﴿إلا﴾ بمعنى (لكن)»(٤١).

وهكذا نرى كيف أفاض القرطبي في تفسير الآية واعتمد على النحو العربي للتفريق بين معنى وآخر، فإذا كان الاستثناء متصلاً كان معنى (عاصم) (معصوم)، وإذا كان الاستثناء منقطعًا كان بمعنى (عاصم) (المانع) إلا أنه يقرر المعنى المجازي ويؤكد كلامه بمجاز عقلي آخر ويقيسه عليه ألا وهو قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ ثم يزيد الكلام وضوحًا وقياسًا فيستشهد بشعر تضمن علاقة المفعولية.

وفي نهاية كلامه يعرض رأيا للنحاس يعتمد فيه النحاس الحقيقة ويفضلها

(39) سورة الطارق: ٦/٨٦.

(40) ديوان الحطيئة ص١٥٠ – عيون الأخبار ٥٩٣/١.

(41) الجامع ٣٧/٩.

على المجاز، على اعتبار أنَّ (من) في موضع رفع، فالقرطبي يميل في تفسيره وعرضه للآراء إلى علاقة المفعولية، ويؤكد كلامنا قوله (على أنَّ عاصمًا بمعنى معصوم).

أما ابن جزي فيعرض أربعة أوجه محتملة في تفسيره الآية، فيقول: «(لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون (عاصم) اسم فاعل و(من رحم) كذلك بمعنى الراحم، فالمعنى لا عاصم إلا الراحم وهو الله تعالى.

وللثاني: أن يكون (عاصم) بمعنى ذي عصمة أي معصوم ومن رحم: بمعنى مفعول أي من رحم الله. فالمعنى لا معصوم إلا من رحمه الله، والاستثناء على هذين الوجهين متصل.

الثالث: أن يكون (عاصم) اسم فاعل و(من رحم) بمعنى المفعول، والمعنى لا عاصم من أمر الله لكن من رحمه الله فهو المعصوم.

والرابع: عكسه والاستثناء على هذين منقطع»[٤٢].

إنَّ ابن جزي لا يرجح في كلامه رأيًا على آخر وإنما يكتفي بعرض الآراء التي قيلت ولم يفند رأيًا أو يرجح آخر.

أما أبو حيان فقرر علاقة المفعولية في الآية، واستشهد بالشعر وبكلام العرب، مع إيراده آراء أخرى في الآية، فقال: «... والظاهر إبقاء عاصم على حقيقته وإنه نفى كل عاصم من أمر الله في ذلك الوقت، وإن (من رحم) يقع فيه (من) على المعصوم، والضمير الفاعل يعود على الله تعالى، وضمير الموصول محذوف، ويكون الاستثناء منقطعًا أي لكن من رحمه الله معصوم،

(42) التسهيل ١٠٦/٢.

وجوزوا أن يكون من الله تعالى أي لا عاصم إلا الراحم، وأنْ يكون عاصم بمعنى ذي عصمة كما قالوا لابن أي ذو لبن، وذو عصمة مطلق على عاصم وعلى معصوم، والمراد به هنا المعصوم، أو فاعل بمعنى مفعول، فيكون عاصم بمعنى معصوم كماء دافق بمعنى مدفوق..

ومن للمعصوم، أي لا ذا عصمة أولا معصوم إلا المرحوم، وعلى هذين التجويزين يكون استثناء متصلاً، وجعله الزمخشري متصلاً بطريق أخرى، وهو حذف مضاف، وقدره لا يعصمك اليوم معتَصَم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان مَن رحمهم الله ونجاهم يعني في السفينة انتهى»[٤٣].

إنَّ إيراد المعاني السابقة حُملت على المجاز والحقيقة معًا، فيجوز أن يكون (عاصم) مستعملاً على الحقيقة، ويكون المعنى (لا شيء يعصم الناس من قضاء الله إلا من رحمه الله منهم فإنه تعالى هو الذي يعصمه).

قد يأتي كما رأينا اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول فتُسمَّى العلاقة المجازية المفعولية، وقد يأتي اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل فتُسمَّى العلاقة المجازية بالعقلية الفاعلية.

٢ – الفاعلية:

وفيها يسند الوصف المبني للمفعول إلى الفاعل، أي يستعمل اسم المفعول مكان اسم الفاعل. وقد ورد هذا الأسلوب في غير ما موضع في القرآن الكريم كقوله تعالى:﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾[٤٤]. قال القرطبي عند تفسير الآية: «وقوله (مستورًا) فيه قولان:

(43) البحر: ٥/٢٢٧.

(44) سورة الإسراء: ١٧/٤٥.

أحدها: أنَّ الحجاب مستور عنكم لا ترونه.

والثاني: أنَّ الحجاب ساتر عنكم ما وراءه؛ ويكون مستورًا بمعنى ساتر»[٤٥].

فالمعنى الأول مأخوذ على الحقيقة والمعنى الثاني على المجاز أي الحجاب ساتر، فعبَّر عن اسم الفاعل (ساتر) باسم المفعول (مستور).

وأورد ابن جزي الرأيين نفسيهما على الحقيقة والمجاز، فقال: «والمستور هنا قيل معناه مستور عن أعين الخلق لأنه من لطف الله وكفايته فهو من المغيبات، وقيل معناه ساتر»[٤٦].

وكذلك فعل أبو حيان فقال: «...والظاهر إقرار (مستورًا) على موضوعه من كونه اسم مفعول، أي مستورًا عن أعين الكفار فلا يرونه أو مستورًا به الرسول عن رؤيتهم، ونسب الستر إليه لما كان مستورًا به. قال المبرِّد: ويؤول معناه إلى أنه ذو ستر، كما جاء في صيغة لابن وتامر أي ذو لبن وتمر، وقالوا رجل مرطوب أي ذو رطبة ولا يقال رطبته، ومكان مهول أي ذو هول وجارية مغنوجة، ولا يقال هلت المكان ولا غنجت الجارية، وقال الأخفش: وجماعة (مستورًا) (ساترًا)، واسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول، كما قال (مشؤوم) و(ميمون) يريدون (شائم) و(يامن)، وقيل (مستور) صفة على جهة المبالغة كما قالوا: (شعر شاعر) وردَّ بأنَّ المبالغة إنما تكون باسم الفاعل ومن لفظ الأول»[٤٧].

فالمبرد ينسب الستر إلى الرسول ﷺ أي إنَّ الرسول ﷺ كان مستورًا بالحجاب عن أعين الكفار. ثم يقيس أبو حيان الآية على كلام العرب بقولهم

(45) الجامع ٢٤٣/١٠.

(46) التسهيل ١٧٢/٢.

(47) البحر المحيط ٤٢/٦.

(لابن) و(تامر) أي (ذو لبن) و(ذو تمر) وهذا مجاز علاقته المفعولية أي جاءت الصيغة على معنى المفعولية في قولهم (لابن) و(تامر)، وكذلك أتت صيغة (مستورًا) على معنى الفاعلية، ونفى أن تكون مبالغة اسم الفاعل، وأكد معنى الفاعلية برأي الأخفش وجماعة من النحويين الذين أجازوا ورود اسم الفاعل بلفظ المفعول كقولهم (مشؤوم)، وهو يريد عقليًا (شائم).

ونفى أن تكون (مستورًا) صفة على جهة المبالغة لأنَّ صيغة المبالغة لا تأتي إلا في اسم الفاعل.

فأبو حيان زاد وجهًا آخر من وجوه التأويل، وهذا ما لم يصرِّح به ابن جزي والقرطبي، وهذا الوجه هو حديثه عن صيغة المبالغة لاسم الفاعل، لكنه نفاه لأن اسم الفاعل تأتي مبالغته من صيغته. ثم إنه أسند الأقوال إلى أصحابها، فالأخفش على سبيل المقال صرَّح بمعنى الفاعلية، على حين لم يذكر القرطبي وابن جزي أصحاب هذا الرأي.

ومن المجاز بالمفعولية قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَسْحُورًا﴾(٤٨).

إنَّ لفظ (مسحورًا) استعمل في الآية الكريمة استعمال اسم الفاعل أي رجلاً ساحرًا، وفيه أوجه عبَّر عنها المفسرون الأندلسيون فقالوا: «قيل: معناه جنَّ فسحر وقيل معناه ساحر، وقيل هو السحر بفتح السين وهي الرئة: أي بشر إذا سحر مثلكم وهذا بعيد»(٤٩).

ومن مجاز الفاعلية قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ

(48) سورة الإسراء: ٤٧/١٧.

(49) الجامع ٢٤٤/١٠-٢٤٥؛ والتسهيل ١٧٢/٢؛ والبحر المحيط ٤٣/٦-٤٤.

بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾[٥٠].

(مأتيا) أي آتٍ. يقول القرطبي: «(مأتيا) مفعول من الإتيان. وكل ما وصل إليك فقد وصلت إليه؛ تقول:أتت عليَّ ستون سنة وأتيت على ستين سنة. ووصل إليَّ من فلان خبر ووصلت منه إلى خبر. وقال القتبي: (مأتيا) بمعنى آت فهو مفعول بمعنى فاعل. و(مأتيا) مهموز لأنه من أتى يأتي. ومن خفف الهمزة جعلها ألفًا. وقال الطبري: الوعد ها هنا الموعود وهو الجنة؛ أي يأتيها أولياؤه»[٥١].

وقد استعمل اسم المفعول وأُسند للوعد مجازًا، وفي الحقيقة الوعد يأتي من الله عزَّ وجل.

وأورد ابن جزي رأيين في الآية أحدهما على الحقيقة، والآخر على المجاز فقال: «(مأتيا) وزنه مفعول، فقيل إنه بمعنى فاعل، لأنَّ الوعد هو الذي يأتي وقيل إنه على بابه لأنَّ الوعد هو الجنة وهم يأتونها»[٥٢].

وقال أبو حيان معتمدًا قولَ الزمخشري: «فقيل (مأتيا) بمعنى آتيا، وقيل هو على موضوعه من أنه اسم المفعول، وقال الزمخشري: مأتيا مفعول بمعنى فاعل، والوجه الوعد هو الجنة وهم يأتونها، أو هو من قولك أتى إليه إحسانا أي كان وعده مفعولاً منجزًا. والقول الثاني وهو قوله. والوجه مأخوذ من قول ابن جريج قال وعده هنا موعوده وهو الجنة ومأتيا يأتيه أولياؤه انتهى»[٥٣].

(50) سورة مريم: ٦١/١٩.

(51) الجامع ٥٠/١١.

(52) التسهيل ٧/٣.

(53) البحر ٢٢/٦.

وقد يأتي المصدر، فيدل على اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ (٥٤).

عبَّر أبو حيان في تفسيره الآية عن معنى المجاز العقلي في علاقة الفاعلية فقال: «قال ابن عطية وهو مصدر كالوسواس، وقال الزمخشري المكسور مصدر والمفتوح اسم، وليس في الأبنية فعلال بالفتح إلا في المضاعف انتهى. أما قوله والمفتوح اسم فجعله غيره مصدرًا جاء على فِعلال بالفتح، ثم قيل قد يجيء بمعنى اسم الفاعل فتقول: فضفاض في معنى مُفَضْفَض، وصلصال في معنى مُصَلْصَل..»(٥٥).

وإذا ما أسند الفعل إلى الزمان، وكان المقصود الإسناد إلى الفاعل الحقيقي كان المجاز عقليًا وعلاقته الزمانية.

٣ – الزمانية:

وفيها يسند الفعل إلى الزمان ويُبنى للفاعل. كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ (٥٦).

فالليل لا يسكن بنفسه، وإنما الناس هم الذين يسكنون فيه، وأسند فعل السجي إلى الليل مجازًا، وهو في الحقيقة مبنيٌّ للفاعل، ألا وهو الناس الذين يسكنون ويعبدون ربهم فيه.

وقاس القرطبي الآية على كلام العرب لإخراج المعنى المجازي في الآية، فقال: «..(سجا) سكن، أي سكن الناس فيه. كما يقال: نهار صائم، وليل

(54) سورة الزلزلة: ١/٩٩.

(55) البحر ٨/٥٠٠.

(56) سورة الضحى: ١/٩٣-٢.

قائم. وقيل:سكونه استقرار ظلامه واستواؤه، ويقال: (والضحى، والليل إذ سجا): يعني عباده الذين يعبدونه في وقت الضحى، وعباده الذين يعبدونه بالليل إذا أظلم..»[٥٧].

ويورد ابن جزي أربعة أقوال في تفسير الآية ثم يرجح كلام ابن عطية المتضمن معنى المجاز العقلي حيث يقول: «(والليل إذا سجى) فيه أربعة أقوال: إذا أقبل، وإذا أدبر، وإذا أظلم، وإذا سكن أي استقر واستوى أو سكن فيه الناس والأصوات ومنه ليلة ساجية إذا كانت ساكنة الريح وطرف ساج أي ساكن غير مضطرب النظر، وهذا أقرب في الاشتقاق، وهو اختيار ابن عطية»[٥٨].

أما أبو حيان فقد أورد معانيَ عدة لـ (سجا) منها: الإدبار أو الإقبال، ومنها السكون، ومنها الظلمة والركود، معتمدًا في ذلك على أمثلة شعرية فقال: «سجا الليل أدبر، وقيل أقبل ومنه»[٥٩].

يا حبَّذا القمْراءُ والليلُ الساجْ وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَسَّاجْ

وبحر ساج ساكن، قال الأعشى[٦٠]:

وما ذنبُنا أن جاشَ بحرُ ابنِ عمِّكم وبحرُك ساجٍ لا يواري الدَّعامصا

وطرف ساج غير مضطرب بالنظر، وقال الفراء سجا الليل أظلم وركد،

(57) الجامع ٨٢/٢٠.

(58) التسهيل ٢٠٤/٤.

(59) ابن جني: الخصائص ٢ / ١١٥، نسبه للحارثي؛ والمبرد: الكامل، ص ٣٧١؛ وابن يعيش: شرح المفصل، ص ١٣٩.

(60) ابن جني: المنصف ٣٥/٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٩؛ والديوان، ص ١٠٨.

وقال ابن الأعرابي «سجا الليل اشتد ظلامه»[٦١].

وهكذا رأينا كيف أشار المفسرون الأندلسيون إلى علاقة الزمانية المجازية في الآيات القرآنية، فبحثوا في اللغة وسياق الكلام للوصول إلى المعنى المناسب لمقتضى الحال.

وفي حال إسناد الفعل إلى المكان على سبيل المجاز تُدعى العلاقة المجازية بالمكانية.

٤ – المكانية:

وفيها يسند الفعل إلى المكان وهو في الحقيقة مبني للفاعل كقوله تعالى ﴿وَبَشِّرْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٦٢].

فالأنهار: هي أمكنة للمياه الجارية، فهي المجاري، أي هي ثابتة، والذي يجري هو: المياه. والأصل في الجملة: تجري مياه الأنهار.فالمياه: مسند إليه. وتجري: مسند. الأنهار: قيد.. لكنها جاءت بالصورة الأولى، فحذف المسند إليه الحقيقي، وأسند الفعل إلى مكان المسند إليه[٦٣].

وهذا المعنى المجازي أشار إليه القرطبي بل أكده بأمثلة قرآنية وشعرية مشابهة، وإن لم يصطلح على المجاز بل ذكر الحذف، فقال: «(**الأنهار**) أي ماء الأنهار، فنسب الجري إلى الأنهار موسيقيًا، وإنما يجري الماء وحده فحذف

(61) البحر المحيط ٤٨٥/٨.

(62) سورة البقرة: ٢٥/٢.

(63) صناعة الكتابة: ٨٢.

اختصارًا، كما قال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ﴾[٦٤]. أي أهلها.

وقال الشاعر[٦٥]:

نُبِّئْتُ أنَّ النارَ بعدَك أُوقِدَتْ واستبَّ بعدَكَ يا كليبُ المجلسُ

أراد: أهل المجلس، فحذف»[٦٦].

أما ابن جزي فلم يتحدث عن المجاز الإسنادي في الآية الكريمة، وإنما تحدث عن أنهار الجنة وذكر أنواعها[٦٧].

وأورد أبو حيان رأي ابن عطية في الآية من حيث الإسناد ثم أشار إلى أنَّ ابن عطية قد وقع في تفسيره تناقض حيث فسَّر معنى الأنهار بالمياه في مجاريها المتطاولة الواسعة، فقال: «قال ابن عطية نسب الجري إلى النهر وإنما يجري الماء وحده توسعًا وتجوزًا كما قال تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٦٨]. وكما قال الشاعر:

نُبِّئْتُ أنَّ النارَ بعدَك أُوقدَتْ واستبَّ بعدَك يا كليبُ المجلسُ

انتهى كلامه وناقض قوله هذا ما شرح به الأنهار قبله بنحو من خمسة أسطر قال: والأنهار: المياه في مجاريها المتطاولة الواسعة انتهى»[٦٩].

وهكذا فإنَّ استعمال لفظ (نسب) يعادل لفظ (أسند) عند المفسرين

(64) سورة يوسف: ١٢ / ٨٢

(65) أبو زيد الأنصاري، نوادر أبي زيد الأنصاري، ص ٢٩؛ وثعلب: مجالس ثعلب، ص ٤٦، ٥٦٢؛ وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٤،١٨٤،٥٢.

(66) الجامع ١/٢٢٨.

(67) التسهيل ١/٤٢.

(68) سورة يوسف: ١٢/٨٢.

(69) البحر ١/١١٣.

الأندلسيين، فتحليلهم للمجاز العقلي إنما كان يتكىء على الإسناد من غير أن يذكروا اسم العلاقة وهي المكانية.

ومن علاقات المجاز العقلي علاقة السببية.

٥ – السببية:

وفي هذه العلاقة المجازية يسند الفعل، أو ما في معناه إلى سببه كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾[٧٠].

في إسناد البناء إلى هامان مجاز عقلي علاقته السببية، فإسناد البناء إلى هامان غير حقيقي لأنَّ البناء سيكون بأمر هامان للبنّائين. وعلى هذا فالآية تحتوي مجازًا عقليًا علاقته السببية.

وهذا المعنى المجازي لم يذكره القرطبي وابن جزي وأبي حيان[٧١]. وقد وضع عبد القاهر الجرجاني حدًا لمعرفة المجاز العقلي، وقعَّد قواعده، وفسَّر معنى المجاز العقلي متوسعًا في السببية، فقال: «ولا يتخلص ذلك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حد المجاز وحده أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأويل فهي مجاز»[٧٢].

ثم يتابع تحليله للمجاز العقلي ويضرب على ذلك آيات قرآنية: فيقول: «فلما أجرى الله سبحانه العادة وأنفذ القضية أن تورق الأشجار وتظهر الأنوار، وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الربيع، صار يتوهم في ظاهر الأمر ومجرى العادة كأنَّ لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع، فأسند الفعل إليه على

(70) سورة غافر: ٣٦/٤٠.

(71) الجامع ٢٨١/١٥؛ والتسهيل ٦/٤؛ والبحر ٤٦٥/٧.

(72) أسرار البلاغة، ص ٣٣٢.

هذا التأويل والتنزيل.

وهذا الضرب من المجاز كثير في القرآن فمنه قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾(٧٣).وقوله عز اسمه:﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾(٧٤).وفي الأخرى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾(٧٥). وقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾(٧٦). وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾(٧٧).

أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا رجعنا إلى المعقول على معنى السبب، وإلا فمعلوم أنَّ النخلة ليست تحدث الأكل، ولا الآيات توجد العلم في قلب السامع لها، ولا الأرض تخرج الكامِن في بطنها من الأثقال، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله ظهر ما كنز فيها وأُودع جوفَها»(٧٨).

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه العلاقات المجازية المتضمنة في الآيات السابقة، والتي ذكرها الجرجاني وحلل فيها المجاز، لم يذكرها المفسرون الأندلسيون في تفاسيرهم بهذا التحليل الدقيق والواضح، بل تجاوزوها في بعض المواضع.

فعلى سبيل المثال نقف عند قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (٧٩).

(73) سورة إبراهيم: ١٤/٢٥.

(74) سورة الأنفال: ٨/٢.

(75) سورة التوبة: ٩/١٢٠.

(76) سورة الزلزلة: ٩٩/٢.

(77) سورة الأعراف: ٧/٥٧.

(78) أسرار البلاغة، ص ٣٣٥.

(79) سورة الزلزلة: ٩٩/٢.

فلا نجد القرطبي يشير إلى المجاز العقلي في الآية[٨٠]. وكذلك فعل ابن جزي وأبي حيان[٨١]. ومن علاقة السببية في المجاز العقلي قوله تعالى ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلاَءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[٨٢].

فقد نسب الذبح إلى فرعون وهو من فعل الأعوان وأشار القرطبي في تفسيره للآية إلى المجاز الإسنادي، فقال: «نسب الله تعالى الفعل إلى آل فرعون، وهم إنما كانوا يفعلون بأمره وسلطانه، لتوليهم ذلك بأنفسهم، وليعلم أنَّ المباشر مأخوذ بفعله.

قال الطبري: ويقتضي أنَّ مَنْ أَمَره ظالم بقتل أحد فقتله المأمور فهو المأخوذ به»[٨٣].

إنَّ الدلالة المعنوية التي تخرج إليها الآية اقتضت مناقشة حكم تشريعي: فهل المأمور فالمأخوذ بحكم القتل، أهو المأمور أم الآمر؟ وهذا الاستنباط التشريعي ما وجد لولا المجاز الموجود في الآية، وقد ناقش القرطبي هذه القضية المستنبطة من الآية السابقة[٨٤].

وهذا المعنى المجازي لم يصطلح عليه ابن جزي، وإنما ذكر قصة قتل آل فرعون للأطفال[٨٥].

---

(80) الجامع ١٣١/٢٠.

(81) التسهيل ٢١٣/٤؛ والبحر ٥٠٠/٨.

(82) سورة البقرة: ٤٩/٢.

(83) الجامع ٣٦٢/١.

(84) المصدر السابق.

(85)- التسهيل ٤٧/١.

وأشار أبو حيان إلى معنى المجاز عندما ذكر هذه القضية الفقهية فقال: «وقد استدل بعض العلماء بهذه الآية على أنَّ الآمر بالقتل بغير حق والمباشر له شريكان في القصاص، فإنَّ الله تعالى أغرق فرعون، وهو الآمر آلَهُ وهم المباشرون، وهذه مسألة يبحث فيها في علم الفقه وفيها خلاف بين أهل العلم»(٨٦).

والمتتبع لكلام أبي حيان يستدل من قوله (الآمر والمباشِر) أنه نسب الذبح إلى فرعون وهو من فعل الأعوان، فعلاقة الإسناد هي السببية، فبسبب أمر فرعون نفذ أعوانه فعل القتل بالأطفال، ومن خلال ذلك عرض القضية المستنبطة من المجاز العقلي. وهذا لون من ألوان فوائد البلاغة القرآنية إذ اعتمادًا على معنى الآية المجازي وضع قانون ما أو اصطلح على تشريع معين.

وقد يسند الفعل إلى المصدر ويُراد به الفاعل أو المفعول فسميت هذه العلاقة المجازية المصدرية.

٦ – المصدرية:

وتذكر فيما بني للفاعل أو للمفعول وأسند إلى المصدر. فمما بني للمفعول وأسند إلى المصدر قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾(٨٧). أي من معلومه، وهذا المعنى المجازي أكده القرطبي إذ قال: «العلم هنا بمعنى المعلوم، أي ولا يحيطون بشيء من معلوماته، وهذا كقول الخضر لموسى عليه السلام حين نقر العصفور في البحر: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر. فهذا وما شاكله راجع إلى المعلومات؛ لأنَّ علم الله سبحانه وتعالى الذي هو صفة ذاته لا يتبعَّض.

(86) البحر ١/١٩٤.

(87) سورة البقرة: ٢/٢٥٥.

ومعنى الآية: لا معلوم لأحد إلا ما شاء الله أن يعلمه»[٨٨].

إنَّ القرطبي في تحليله السابق درس إطلاق المصدر (علم) بمعنى (المعلوم) أي اسم المفعول معتمدًا على علاقة الجزء بالكل. فالكل هو علم الله والجزء هو ما يعلمه الإنسان من معلومات يسيرة بقدرة الله.

ويقول ابن جزي في تفسيره الآية: «﴿مِنْ عِلْمِهِ﴾ من معلوماته أي لا يعلم عباده من معلوماته إلا ما شاء هو أن يعلمه»[٨٩].

ويفصّل أبو حيان في معنى الآية معتمدًا على الاستثناء فيقول: «﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ الإحاطة تقتضي الحفوف بالشيء من جميع جهاته والاشتمال عليه. والعلم هنا المعلوم لأنَّ علم الله هو صفة ذاته لا يتبعض، كما جاء حديث موسى والخضر ما نقص علمي وعلمك من علمه إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر. والاستثناء يدل على أنَّ المراد بالعلم المعلومات، وقالوا اللهم اغفر علمك فينا أي معلومك. والمعنى لا يعلمون من الغيب الذي هو معلوم الله شيئًا إلا ما شاء أن يعلمهم، قاله الكلبي، وقال الزجاج إلا بما أنبأ به الأنبياء تثبيتًا لنبوّتهم»[٩٠]. ومن إطلاق المصدر على المفعول أيضًا قوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[٩١]. أي مصنوعه. وقوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٩٢].

(88) الجامع ٣/٢٥٢.

(89) التسهيل ١/٨٩.

(90) البحر المحيط ٢/٢٧٩.

(91) سورة النمل: ٢٧/٨٨.

(92) سورة يوسف: ١٢/١٨.

فالكذب مصدر سماعي للفعل الثلاثي كذب، ولكنه جاء في سياق الآية مطلقًا على معنى المفعول أي مكذوب فيه، لأنَّ الكذب في صفات الأقوال والأجسام(٩٣)، فالدم لا يكذب وإنما أسند الكذب إليه مجازًا.

وخلاصة القول: إنَّ المفسرين الأندلسيين تناولوا علاقات المجاز العقلي ولكنهم لم يصطلحوا على المسمَّى السابق، وإنما استعملوا بدلاً منه (الإسناد) أو (النسب). فهذه مصطلحاتهم التي اعتمدوها. ويبدو أنهم انطلقوا مما قاله الزمخشري عند قوله: «ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله، فيكون الختم مسندًا إلى اسم الله على سبيل المجاز. وهو لغيره حقيقة. تفسير هذا أنَّ للفعل ملابسات شتَّى، يلابس الفاعل والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والمسبب له؛ فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمَّى استعارة؛ وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل، كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته، فيستعار له اسمه، فيقال في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق. وفي عكسه: سيل مفعم. وفي المصدر شعر شاعر، وذيل ذائل. وفي الزمان: نهاره صائم. وليله قائم. وفي المكان: طريق سائر، ونهر جار. وأهل مكة يقولون: صلّى المقام. وفي المسبب: بنى الأمير المدينة، وناقة ضبوث، وحلوب»(٩٤).

فهذه العلاقات هي أشهر علاقات المجاز العقلي. أما المجاز اللغوي فمنه الاستعارة ومنه المجاز المرسل.

---

(93) الإتقان ٢/٧٦١.

(94) الكشاف ١/٥١.

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، تقديم: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، دار العلوم الإنسانية، ١٩٩٣.
٢- أسرار البلاغة في علم البيان: الجرجاني، عبد القاهر، صححها السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٣- الأمالي: ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٤- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ٢، ١٩٩٠.
٥- التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة ٤، ١٩٨٣.
٦- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، راجعه: صدقي جميل، خرج حديثه: عرفان العشا، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
٧- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، صورة عن الطبعة المصرية التي صدرت، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٧.
٨- دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني، عبد القاهر، علق عليه محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١، ١٩٨٨.
٩- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، قدم له: محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، طبعة ١، ١٩٩٤.
١٠- ديوان جرير: ابن عطية الخطفي التميمي، شرح: محمد حبيب، ت: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ١٩٧٠.
١١- ديوان الخطيئة: برواية ابن السكيت وشرحه، ت: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة ١، ١٩٨٧.
١٢- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس، ت: مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٤.
١٣- صحيح مسلم: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار تراث الإحياء العربي، بيروت، د.ت.
١٤- صناعة الكتابة: أسعد علي، فيكتور الكك، بيروت، طبعة ٣، ١٩٧٧.

١٥- عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينوري، ت: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة ٢، ١٩٩٦.